

آليات التحول نحو الجامعة المواطنة في الراهن الجزائري - قراءة نقدية تحليلية -

Mechanisms for the transition towards of Citizenship University in the Algerian Current - analytical critical reading

سمير قريد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، grid.samir@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022 / 01 / 15 تاريخ القبول: 2022 / 05 / 10 تاريخ النشر: 2022 / 05 / 13

ملخص:

تنخرط هذه المحاولة في إطار السوسيولوجيا النقدية لبنية الجامعة الجزائرية المأزومة معرفيا ومؤسستيا، والبحث عن الإشكاليات الأساسية التي حالت دون الاضطلاع بدورها في تأسيس ثقافة المواطنة، ومن ثمة يستدعي منا كباحثين وفاعلين في الحقل الأكاديمي نقد المجتمع الجزائري في مرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية نقد الجامعة الجزائرية، وفي الأخير التعرف على آليات التحول نحو الجامعة المواطنة في الراهن الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الآليات، التحول، الجامعة المواطنة، قراءة نقدية، الراهن الجزائري.

Abstract:

This attempt takes place within the framework of the critical sociology of the knowledge and institutional structure of the Algerian University and seeks out the fundamental problems that have prevented it from playing its role in establishing a culture of citizenship in the Algerian Current.

Keywords: mechanisms, Transformation, culture of citizenship, Critical Reading, Algerian Current.

مقدمة

تعرف الجامعة وتقاس مسؤوليتها المواطنة والمجتمعية بثلاثة معايير: مدى التزام الجامعيين وارتباطهم العملي بالواقع وبقضايا مجتمعهم، مكانة المعرفة الهادفة (خلافًا للمعرفة التقنية المتجردة من كل الالتزام) داخل المنظومة المعرفية الأكاديمية، ومدى تأثير الجماعة الأكاديمية في الشأن العام ودرجة مساهمتهم في حركة التغيير عموماً، أي أن درجة التلازم بين الجامعة والمسؤولية المجتمعية والمواطنة تقاس بمكانتها في محيطها التاريخي (قسومي، 2019، صفحة 357).

بهذا المعنى، لم يعد دور الجامعة كمؤسسة أكاديمية بحثية مقتصرًا على التعليم والتكوين والتدريب، وتخرج الإطارات والكفاءات فحسب، بل أخذ في العقود الأخيرة دلالات جديدة أكثر ارتباطًا بثقافة المواطنة كمدخل أساسي لإحداث تغيير ثقافي وقيمي في سلوكيات الطلبة واتجاهاتهم نحو تقبل الحوار والتسامح والتضامن والاعتراف بالآخر والتعايش السلمي وغيرها من القيم التي تمثل الأساس القيمي لثقافة المواطنة (القادر، 2018، صفحة 174).

لا شك أن المسؤولية المدنية والمجتمعية للجامعة اليوم تفرض عليها تغيير كثير من مناهجها ومقرراتها وبرامجها لتتلاءم مع قيم المواطنة الحديثة، من منطلق أن ثقافة المواطنة تعتبر ميزة أساسية في أي نظام جامعي ناجح يستهدف بناء المواطن (الإنسان) المتشبع بقيم المواطنة والمعرفة القادر على تغيير بيئته وفق إمكانياته الحقيقية.

لكن واقع الحال في مجتمعنا يؤكد أن إشكالية الأزمة في الجامعة الجزائرية هي أزمة إنسان قبل كل شيء، وحينما نقول أزمة إنسان فإننا نعني بذلك غياب ثقافة المواطنة كسلوك وممارسة اجتماعية في المنظومة الجامعية، الأمر الذي ترتب عنه تدهور في الممارسة الديمقراطية، وتراجع في الالتزامات المواطنة، أضحى معها الفرد الجزائري غير قادر على المشاركة المجتمعية، فاقدا الثقة في مجتمعه، وهو ما أفرز في النهاية شخصيات متلونة تنادي بالديمقراطية وتمارس نقيضها سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو التربوي وغيرها.

تبدو إشكالية التحول نحو الجامعة المواطنة مرتبطة عضويًا ببنوية الجامعة الجزائرية، وقدرتها في القطع المعرفي مع البنى التقليدية للمجتمع الجزائري التي لاتزال تهيمن وتوجه كل فعل اجتماعي سياسي وثقافي، ولذلك، تعتبر ثقافة المواطنة إحدى تجليات الممارسة الديمقراطية عبر المؤسسة الجامعية، والتي تملئ عليها مسؤوليتها المواطنة تمكين الأفراد من إعادة بناء مفاهيمهم عن الحق والواجب والانتماء والهوية والمواطنة، والذي يستدعي بدوره إنسانًا يملك من الحرية والقدرة على إدارة شؤونه وصنع مصيره دون موانع معرفية أو اجتماعية.

تتخرط هذه المحاولة في إطار السوسيولوجيا النقدية لبنية الجامعة الجزائرية المأزومة معرفيًا ومؤسسيًا، والبحث عن الإشكاليات الأساسية التي حالت دون الاضطلاع بدورها في تأسيس ثقافة المواطنة، ومن ثمة يستدعي منا كباحثين وفاعلين في الحقل الأكاديمي نقد المجتمع الجزائري في مرحلة أولى، وفي المرحلة

الثانية نقد الجامعة الجزائرية، وفي الأخير التعرف على مستلزمات التحول نحو الجامعة المواطنة في الراهن الجزائري.

أولاً: في نقد المجتمع الجزائري

لا شك أن السوسيولوجيا العلمية ولدت في أحضان الأزمة، إلى الدرجة التي دفعت بالكثيرين إلى اعتبار هذا العلم علم أزمة بامتياز، فمن أبرز خصائص هذا العلم أنه في بحث دائم عن الذات، فهو علم يبحث عن ذاته باستمرار، من خلال تكسير ذاته، باعتماد النقد والمساءلة، فالنقد كمقولة في الدرس السوسيولوجي يحيل مباشرة إلى التأزيم (Critiquer c'est mettre en crise)، أن ننتقد واقعا اجتماعيا ما، يعني أن نضعه أمام نفسه، أن نؤزمه ونورطه في أقصى درجات التفكيك والتعرية، لهذا تعتبر السوسيولوجيا علم الأزمة بامتياز، إنها لا تشتغل إلا على الأزمة ولا تفكر في الظاهرة الاجتماعية إلا بنقد متسائل، نراه مؤسسا في اتجاهين على الأقل: اتجاه الكشف واتجاه البناء (العطري، 2012، صفحة 150).

استنادا إلى هذا الطرح، يمكن توصيف المجتمع الجزائري أنه يعتبر حقلا لتنظيرات عدة، فإذا حذفنا تلك المجازفات التعميمية والإحالات التنميطية في "سوسيولوجيا الجزائر" تشير الدراسات إلى العديد من أشكال الانشقاق الاجتماعي أو عدم التكامل والتعددية الموجودة، ويتمظهر ذلك في صور منها: عدم التكامل الوطني، عدم التكامل الإقليمي، عدم التكامل القيمي، عدم التكامل السلوكي، عدم التكامل بين النخبة والفئات والطبقات الاجتماعية، ويجسد هذا غياب الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع ومؤسساته، كما يشير إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية ذاتها (سموك وسمير قريد، 2019، صفحة 481).

لا شك أن نوعية الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي تعرضت له الجزائر وعمليات الهدم التي تعرضت لها البنية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية التقليدية أنتجت عدة ظواهر وتشوهات، لازمت المجتمع الجزائري منذ ذلك الوقت كنتيجة منطقية لهذه الخصوصية التاريخية التي عادة ما تهمل في عمليات التحليل المختلفة من حيث النتائج العديدة المترتبة عنها كعملية تاريخية معقدة، وذات إفرازات متنوعة طويلة المدى أعيد إنتاجها في بعض الأحيان بعد مرحلة الاستقلال (جاني، 2004، صفحة 248).

إن الحضور المستمر لما يسمى بالمرجعية التاريخية سواء عبر حقل التصورات والمعاني المشكلة لبنية المخيال الجماعي أو على مستوى المنطلقات السياسية المحددة لأسلوب الممارسة السلطوية، هي التي جعلت فضاء الحقل السياسي يتميز بطابع الثبات والاستمرارية من حيث الأدوات الوظيفية والميكانزمات العملية (قريد، 2018، صفحة 157).

ويعزز "عدي الهواري" منطقته في تفسير الحالة الجزائرية المأزومة إلى التّسليم "إبستيميا" بأن التعددية والإصلاحات التي أرسيت بعد الفعل الاحتجاجي لشهر أكتوبر من سنة 1988، يمكن توصيفها "بالصّورية" لأنها لم تلمس الأبنية ومؤسسات المجتمع الجزائري المؤطرة بعصب مشبعة بثقافة "الاستبداد

والاستبعاد " لفكر النخب البديلة، فداومت نفس العصب في المكوّن الجيني لمنظومة الحكم، على إعادة إنتاج واجهتها النخبوية ونمط المعرفة والثقافة المتماهية مع قيمها ومشروعها السلطوي (سموك، 2021).

ولأن السلطة "العصبية" في الجزائر لم تتحمس كثيرا للممارسات الديمقراطية في إطار الحزب الواحد، فإن البدائل الأخرى التي طرحتها لم تبتعد كثيرا عن صيغة الواحدية. كما أن الحديث عن الديمقراطية وممارساتها في المجتمع الجزائري وارتباطها بمفهوم الدولة وشكل السلطة وشرعيتها حديث متشعب وإشكالي إلى حد بعيد، كون هذه المفاهيم جديدة على المجتمع الجزائري، وأن تطبيقاتها في منظومات المجتمع الجزائري الذي تشكل وتمأسس على ثقافة الإقصاء وقيم إنكار الآخر (سموك، 2014، صفحة 116).

لذلك شهد المجتمع الجزائري صراعا بين ثقافات وهويات صريحة، تقوم الأولى على المفهوم الإسلامي في الميدان الاجتماعي، والثانية ثقافة لائكية وافدة مع الفعل التحديثي، وثالثة قائمة على إشباع الضرورات الأولية للحياة من جانب الفقراء، والترف الاستهلاكي من جانب الأغنياء وأجهزتهم الحاكمة، ورابعة مستترة IMPLICITE كامنة في السلوك متوارثة في الضمير الجمعي، وتتمثل في العصبية والانتماء القبلي وتجلياته التي لا تزال بادية في الأفعال الاجتماعية على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي (سموك، 2006، صفحة 215).

سوسيولوجيا لا يمكن الحديث داخل المجتمع الجزائري عن ظاهرة الدولة بمفهومها الحديث، ولكن يمكن الإشارة إلى فكرة السلطة كتعبير عن القوة والقدرة في ممارسة الإكراه مهما تعددت شروط تحقيق شرعيته (قريد، 2018، صفحة 158).

هذا يعني أن مسألة وضع شروط إنتاج الشرعية داخل النظام السياسي الجزائري المعتمد على الزبونية الشعبوية والكارزمية بالمفهوم الفيبري، هي عملية ميكانيكية تتم بشكل روتيني داخل الحقل السياسي دون تدخل أي فاعل اجتماعي، بحيث نسجت شبكة عناصرها مجموعة لا علاقة لها بالتصور السياسي للتناقضات الاجتماعية.

يمكن القول من الناحية السوسيولوجية أن مسببات حدوث التغير الاجتماعي لم تكتمل بشكل نهائي في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يجعل مسألة الاختيار الديمقراطي يكون اختيارا تقنيا سياسيا فرضته ظروف مرحلة زمنية مستعجلة ناتجة عن عجز الدولة في تلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع بشكل مستمر.

ثانيا: في نقد الجامعة الجزائرية: ثقافة المواطنة الغائب الأكبر

لا شك أن أزمة الجامعة الجزائرية، ليست مجرد أزمة قطاع علمي أو معرفي كما قد يختزلها البعض، وإنما هي، في أبعادها ومدلولاتها الاجتماعية العامة " أزمة بنيوية مركبة" أزمة قيم وهياكل وبني وسياسات واختيارات ورؤى، أي " أزمة مجتمع" لا يزال في أوضاعنا مُستغرقا في متاهات البحث عن مسارات تطور وتحول ونماء، وعن بعض معالم هُوية " مشروع مجتمعي وحضاري" واضح المكونات والأهداف والقيم والرهانات وآليات الاشتغال والتبادل مع مُعطيات المرحلة وتحدياتها الجسم، وذلك بالمدلول الدينامي الجدلي لمفهوم " المشروع" وليس بالمعنى المثالي أو السكوني الجامد (محسن، 2013، صفحة 89).

نشير في هذا الإطار، إن غياب مشروع مجتمع واضح الأهداف متكامل في قطاعاته، مشروع تتحدد فيه بشكل عقلائي ودقيق أبرز مواصفات الإنسان الجزائري، وأن قيام السلطة في مجتمعنا على أسس غير عادلة ولا ديمقراطية أجم مكان الصراع وبؤر العنف والاقصاء المتطرف، بحيث انعكست سلبا على المنظومة الجامعية، ودورها في تأسيس ثقافة المواطنة (سموك، 2009، صفحة 256).

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن الصفوة المثقفة المستأثرة بالحكم غداة الاستقلال، أعلنت الثورة على المحلي وعلى الذات الحضارية، وبدأت هذه الأنتلجانشيا ذات النزعة الأيديولوجية الحداثية، وكأنها في تحالف ثقافي مع المشروع الاستعماري الانفصالي، لا تعير أي اهتمام في إجراءاتها الإصلاحية لسمة تراكمية العلم، ومدى أهميتها في إنتاج الحلول العلمية للمشكلات الواقعية، واختارت الرفض والعداء لكل مشاريع بعث الذات الحضارية العلمية، بما في ذلك مشروع بن باديس التعليمي، ذلك على الرغم من اعتمادها الكلي زمن التحرير على مؤسسة الزاوية في إنتاج الثورة والتحرير (فرحاتي، 2006، صفحة 124).

ومن جهته يؤكد علي سموك، إن المتتبع لتفاعلات الصراعات من أجل النفوذ داخل المؤسسة الجامعية، يكتشف أن العنصر السياسي اختزل دور الجامعة في دور المراقب، فدفع بها إلى التدهور والتداعي، كما أن الإصلاحات المطبقة خضعت للظرفية، علاوة على أنها غير مدروسة ولم تأخذ في الاعتبار ضرورة تكوين الإنسان (المواطن) الجزائري المتشبع بقيم ثقافة المواطنة، والإبداع والمعرفة العلمية (سموك، 2005، الصفحات 125-126).

إن التسيير الإداري للجامعة في مثل هذا المناخ أعطى الأولوية للكم على حساب الكيف، فاستبدلت بمقاييس الكفاءة والاستحقاق في التفوق والتكوين الجامعي الذي يمنح الأولوية للبعد العلمي والبيداغوجي، بمقاييس تعطي الأسبقية للأحجام والأعداد التي يحتاج إليها في الواقع الخطاب السياسي الرسمي في المناسبات، أفقدت هذه الظروف المتراكمة المؤسسة الجامعية صدقيتها وقيمتها، إذ لم يكن يعني المسؤولين سوى الأرقام والأعداد، التي أفرغت الجامعة من محتواها وحولتها إلى مجرد واجهة مقطوعة الصلة بالحياة الاجتماعية، ومنه فشلت الجامعة في أن تكون دافعا للتنمية البشرية ومواكبة متطلبات منجزات الحضارة العصرية (مروفل، 2014، صفحة 144).

وحسب "أدونيس العكره" فإن الإنسان في البلدان العربية- بما فيها الجزائر- على الرغم من أنه يولد مواطنا يحصل منذ ولادته على ترخيص قانوني يسمح له بممارسة بعض الحقوق التي تمنحه إياه السلطة السياسية القائمة، وتفرض عليه القيام بالواجبات المنصوص عليها في القوانين السائدة، ولكن صيرورته مواطنا مستنيرا، أي مدركا لحقوقه المواطنة الكاملة ومتمكنا من القيام بدوره الفعلي الذي يجسد معنى الديمقراطية، إنما تبقى مشروعا تربويا خاليا، وأحيانا وهميا بسبب النقص الفاضح في الشروط اللازمة لتحقيقه، وأحيانا بسبب غياب الإرادة الحاكمة لتفعيل شروط الثقافة السياسية (العكره، 2007، الصفحات 61-62).

وبالمحصلة فإن البناء الذي أرادت السلطة تكريسه من خلال الجامعة حولها إلى أداة وأدخل كل منظومات المجتمع في أزمة متعددة الأبعاد، حيث بات واضحاً، أن تغييب الجامعة عن دورها الحقيقي في عملية التربية على المواطنة، أنتج الإنسان (المواطن) الجزائري المستلب ببعده السوسيولوجي.

ثالثاً: آليات التحول نحو الجامعة المواطنة في الراهن الجزائري

لعل تطوير وتجديد آليات اشتغال الجامعة الجزائرية، وتفعيل دورها في عملية التربية على المواطنة تتطلب -في تقديرنا- الانتقال بالجامعة من وضعية تقليدية تتميز بالرداءة والتسيب والتسييس، إلى وضعية تحمل مواصفات الحدثة بمفهومها الشامل، من مناهج وممارسات وتقنيات ومعارف وأساليب وبرامج ومقررات، وبالتالي تجعل رهانها الأساسي يقوم على تكوين المواطن المنشود، وتهيئته للقيام بدوره في عملية التنمية المجتمعية (محمد ق.، 2018، صفحة 312).

بهذا المعنى، فإن التحول نحو الجامعة المواطنة، يتطلب أدوات مؤسسية وفاعلين اجتماعيين يمتلكون من الاستعدادات الفكرية والمعرفية، والتشبع بقيم المواطنة، ما يؤهلهم لبثورة مشروع حضاري ديمقراطي بمشاركة كافة أطراف العملية التعليمية، ولا يحسن أحد أن ثقافة المواطنة قابلة للاستعارة كالأشياء، أو النسخ كالصور، بل هي ثمرة لعملية اجتماعية يمارسها كل مجتمع من داخله، وفقاً لشروطه الخاصة، وإذا كانت المواطنة قيمة إنسانية وحضارية فإن تبنيها لا يفيد شيئاً دون العمل بها، بالتعبئة والتثقيف بها والتحلي بأخلاقيها، لذلك يبقى الإنسان هو الشرط الأساسي لكل بناء، ومنه ينبغي أن يبدأ الاستثمار، ويكون هو الذي يستثمر في الطبيعة والزمن، بتسخيرهما التسخير العقلاني الفعال (محمد ق.، 2018، الصفحات 268-271).

يمكن القول، إن هذا الطرح يتفق مع المفهوم الحديث للتربية على ثقافة المواطنة، على اعتبار أنها ليست تربية معرفية بل "تربية قيمية" بالدرجة الأولى، ذلك أن الاهتمام بالجانب المعرفي لا يقصد منه المعرفة فحسب، بل يقصد به كذلك التوجه من خلاله إلى تغيير سلوك الأفراد وقيمهم، وتربيتهم على ثقافة المساواة والاعتراف بالآخر وقبول حق الاختلاف، وذلك من خلال عملية بناء وتراكم وتطور تدريجي طويل الأمد، يأخذ بعين الاعتبار درجة تطور المجتمع ووعيه، وما يساعد في خلق أجواء مناسبة للتغيير (شعبان، 2013، الصفحات 44-45).

استناداً إلى ما سبق، فإن التحول نحو الجامعة المواطنة في الحالة الجزائرية يتطلب - في تقديرنا - عدداً من الميكانزمات والآليات التي يمكن التأكيد عليها كما يلي:

1. تنمية قيم المواطنة

تسهم البيئة الجامعية في تنمية قيم المواطنة، بما تقدمه للطلبة من ثقافة واعية وصحيحة عن مفاهيم الديمقراطية والمشاركة والحرية والعدالة، ولذلك تتجه الأنظار إلى الجامعة-كمؤسسة تربية و تثقيفية- في إعداد الكوادر والطاقات البشرية المؤهلة، فضلاً عن مسؤوليتها في تنمية قيم ومعتقدات المجتمع

في نفوس الطلبة، على اعتبار أنهم يمثلون ثروة الوطن، ووسيلة التنمية وغايتها، وتعدد أدوار الجامعة في تنمية قيم المواطنة من خلال إشراك الطلبة في العملية التربوية، وتنمية مهارات التفكير والنقد والحوار البناء لديهم (القادر، 2019، صفحة 99).

وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أربعة مستويات أساسية ترتبط بتعليم قيم المواطنة:

- **المستوى الوطني:** ويعنى بتعزيز الانتماء للوطن، والمحافظة على مكتسباته ومنجزاته.
- **المستوى الاجتماعي:** ويهدف إلى تعليم الطلبة معنى المسؤولية الاجتماعية وإدراك طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية للجماعات المختلفة في المجتمع، وتعلم الإدارة السلمية للصراعات.
- **المستوى الشخصي:** ويهدف إلى بناء قدرات الأفراد على ضبط النفس، والتسامح سواء على مستوى الفكر والسلوك، والثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية، والوعي بالحقوق الشخصية، والقدرة على الاندماج في المجتمع.
- **المستوى المهاري:** ويعنى بالتدريب على مهارات التفكير العلمي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والحوار البناء، وتقبل النقد، والتعلم الذاتي، والتفاوض، وتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة (عمار، 2014، صفحة 18).

إننا نفهم من هذا، أن الجامعة ليست مجالا لتلقين العلوم والمعارف فحسب، بل لها وظيفة أساسية تتمثل في تعليم الأفراد قيم المواطنة، وبناء هوياتهم الفردية والجماعية، وإكسابهم القدرة الاندماجية في المجتمع، وتعويدهم على ممارسة واجبات المواطنة، فالعلاقة إذا، بين الجانب المعرفي والعملية علاقة جدلية ذات اتجاهين، بمعنى أن المعرفة والمفاهيم تؤدي للمواطنة، وفي الوقت نفسه تعمل المواطنة على تنمية الجانب المعرفي المفاهيمي لدى الطلبة.

2. إدراج قيم المواطنة في البرامج والمقررات الدراسية

لا شك أن البحث عن قيم المواطنة في المقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية هو البرهان الرئيس على ترجمة ما ورد في الخطاب الجامعي إلى ممارسات عملية، فالطالب لن يفهم المواطنة ويعي أبعادها إلا إذا مارسها على أرض الواقع، وأولى خطوات الممارسة هي قاعات الدرس، فمن خلال المحاضرات والأنشطة التطبيقية ينتقل الأمر من مجرد الفهم والوعي إلى الممارسة (عدلي، 2016/2017، صفحة 41).

إن جوهر المواطنة إذا، يتمثل في كيفية ممارستها بالطرق والوسائل التي تتبع للوصول إلى أفضل التطبيقات العملية لها، ويتم الاعتماد على الوعي المواطني لدى الطالب الجامعي حتى تنتقل قيم المواطنة من مرحلة التنظير إلى الممارسة العملية.

المقررات والمناهج الدراسية ما هي إلا بعض من عناصر العملية التعليمية الجامعية التي تتكون من الطالب، والأستاذ، والبيئة الثقافية الحاضرة، ونظرا لتأثير المقرر التدريسي على العملية التعليمية برمتها، فإنه

يجب أن يتوفر على الحد الأقصى من القيم المدنية التي تسهم في توجيه سلوكيات الطلبة وتنمية معارفهم واتجاهاتهم (صالح، 2016، صفحة 70).

ويمثل تعليم الإنسانيات بعدا مهما من أبعد ثقافة المواطنة في الجامعات، حيث تقدم مقرراتها وبرامجها معارف حول العالم والإنسانية، فضلا عن قضايا المجتمع نفسه، وتعطي فرصا للتحليل والتفكير النقدي، كما أن تدريس برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل التربية المدنية وتعليم حقوق الإنسان، والتربية على الديمقراطية يمكن الطلبة من إعادة بناء مفاهيمهم الحقوقية والهوياتية والانتمائية مما يشكل لديهم ثقافة مواطنة تستهدف ذواتهم وتعمل على إعادة النظر في تصوراتهم عن المواطنة والفعل المدني لخلق طالب (مواطن) فاعل في مجتمعه (الفتاح، 2016 / 2017، صفحة 141).

3. تفعيل الدور المدني للجامعات

مما لا شك فيه أن الدور التقليدي للتعليم العالي بوصفه مزيج من التدريس والأبحاث والخدمة، مع التركيز على مسارات تحسين الجودة المستمر، قد أفقد مجال التدريس بعدا مهما هو البيداغوجيا التي تعطي الدعم لمشاركة الطلاب في أشكال الممارسات المدنية مثل التطوع والالتزام المدني والمشاركة المدنية في المجتمع، ولذلك يهتم التعليم العالي بالتخلي عن دوره المدني المحدد تقليديا في المجتمع مغذيا بذلك ما يسمى " فك ارتباط المواطن " (شديد، 2016 / 2017، صفحة 204).

والواقع، أن السؤال عن البعد المدني للتعليم العالي ليس سؤالاً عربياً بالأساس، بل هو موضوع فكري عالمي مرده أن الجامعة لا تخرج فقط أصحاب مهنة، بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنية، بمعنى آخر، يتحمل التعليم العالي مسؤولية زيادة فهمنا للقضايا ذات الأوجه المتعددة، أي ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وزيادة قدراتنا في التعامل معها، وعلى مؤسسات التعليم العالي أن تزيد تركيزها المتعدد الاختصاصات، وأن تعزز التفكير الناقد والمواطنة النشطة، وأن تساهم في تربية مواطنين أخلاقيين يلتزمون ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الديمقراطية (الأمين، 2014، الصفحات 11-14).

وبعبارة أخرى، تعتبر الوظيفة المدنية هي الوظيفة الأساسية الثالثة للجامعات بالتوازي مع البحث والتدريس، كما أن الالتزام المدني يعني العمل لإحداث تغيير في الحياة المدنية لمجتمعنا، وتطوير دمج الترابط بين المعارف والمهارات والقيم والدافعية لإحداث هذا التغيير، ومن هنا تتحدد العلاقة بين الالتزام المدني والتربية، فالطالب كلما تقدم في سلم التعليم العالي زادت فرصة انخراطه في الخدمة التطوعية والمشاركة المدنية لأن قيم وممارسات المواطنة الديمقراطية يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ في المناهج الدراسية في التعليم العالي (جونو، 2016 / 2017، الصفحات 47-48).

كما يمكن التأكيد في هذا السياق، أن الأنشطة الطلابية تلعب دورا مهما في اكساب الطلاب القيم المدنية التي تمكنهم من المشاركة في تنمية مجتمعهم، فمن خلال المشاركة في هذه الأنشطة يكتسب الطالب

قيم المواطنة التي يصعب اكتسابها في قاعات الدرس مثل: التعاون، والانتماء، والعمل التطوعي، وتحمل المسؤولية، والايثار، واحترام الآخر، وغيرها من القيم التي تحقق النمو السليم لشخصية الطالب.

ومن جهة أخرى، فإن الالتزام المدني للجامعة كواحدة من المؤسسات العامة يفرض عليها أن تدار على أساس حكم القانون وثقافة القانون معا، لأن حكم القانون يحمي الحريات الأكاديمية ويكرس الشفافية والمساواة، ومن دون ثقافة القانون يسهل تحول حكم القانون إلى تعسف، كما أن ثقافة القانون تعطي للطلبة والمختصين في القانون القدرة على المرافعة والمدافعة في الفضاء العام ضد أي إخلال بالقانون من طرف الممارسين للفساد (الأمين، 2016 / 2017، صفحة 73).

وعلى كل، فإن نهوض الجامعات بالتزاماتها المدنية من شأنه أن يعلم الطلبة الحضارة والتربية المدنية، كما يمكنها أن تساند بإخلاص في تعميق أنظمة القيم، ومقاومة التسييس، والتقسيم الفئوي للمجتمع، كما يمكنها إشراك طلابها في حوار دائم حول طبيعة المواطنة، وتكريس تسامح حقيقي في مجتمع تعددي يؤمن بثقافة الاعتراف بالآخر (كوبر، 2003، صفحة 227).

4. التحول نحو ديمقراطية الجامعات

تعود فكرة ديمقراطية الجامعات إلى عالم الاجتماع الألماني "يورغن هابرماس" الذي قدم عام 1968 مقالة بعنوان "الجامعة في الديمقراطية: ديمقراطية الجامعة"، وضح فيها كيف يجب على الجامعة أن تتحول نحو الديمقراطية وتتوجه إليها، مستوحيا مقالاته من الثورات الطلابية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم الغربي، بسبب مجموعة من المظالم والمطالب بمزيد من المشاركة الطلابية بعملية صنع القرارات في الجامعة، واهتم هابرماس بكيفية النظر في هذه المطالب، وذلك من خلال مساءلة دور التعليم العالي والجامعات على وجه التحديد، في المجتمع، هل هو بتدريب نخبة من التقنيين، أم أن للجامعات تقويضا ديمقراطيا أوسع لتوفير مساحة للنقاش والحوار من أجل التنوير والتحرر (ملكواوي، 2016 / 2017، صفحة 236).

بهذا المعنى، طور هابرماس نظريته المعروفة بنظرية الفعل التواصلي، وربطها بفكرة الجامعة الديمقراطية القائمة على أخلاقيات النقاش والحوار، وقوة الحجاج، وليس على قوة عُصابية أو أيديولوجية، ويضع هابرماس شروطا لما أسماه "موقف التخاطب المثالي"، أهمها العقلانية، والصدق، وتساوي أدوار المشاركين في الحوار، وامتلاكهم فرصا ماثلة، والحرية في طرح الأفكار، وهو بهذا وضع نموذجا إجرائيا للنقاش الديمقراطي والحوار الأخلاقي، يمكن من خلاله تطبيقه على مستوى المجتمع الأكاديمي الذي تضمه الجامعات (ملكواوي، 2016 / 2017، صفحة 238).

لا شك أن علاقة الديمقراطية بالجامعة ترتبط أساسا بأداء الجامعة ومسؤوليتها المدنية، وتحقيق المواطنة المعرفية التي تمكن الطالب من تنمية معارفه ومهاراته وقيمه وأفعاله لتتواءم مع ديمقراطية أكثر عولمة وتنوعا والتزاما كونيا، بحيث تؤدي إلى اعتبار العلم ومنتجاته خيرا عموميا، وتتغزز تلك المواطنة بأثر ما تنجزه الجامعة من علم منتبه إلى مسؤولياته المدنية في معنى اتصاف الجامعة بالمهنية ذات البعد المدني

الواعي، ويعني ذلك إضفاء الصبغة الديمقراطية على التعليم الجامعي لمواجهة مخاطر اللامساواة والفوارق الاجتماعية المتفاقمة (سعيداني، 2016 / 2017، صفحة 103).

خاتمة

أمام عبء التخلف بكل أبنيته وتعاضم تكلفته على المستوى المجتمعي أدركنا أن أدوات النظر بالمفهوم "الخلدوني" أو مناهج الفهم الكلاسيكية صارت قاصرة عن استيعاب الاجتماع الجزائري الزاهن، وفي السياق ذاته أدركنا عجزها التأسيس لانفتاح يستوعب "المحلي والكوني" لذلك، يبدو "فعل الانبعاث" داخل هذا الفضاء مشروط بتصحيح أدوات اشتغال العقل من منطلق كفايات مقارنة "المتغيرات والإكراهات والانتظارات" (سموك، 2021، صفحة 197).

في ضوء هذا المنحى، يمكن أن نندفع في اتجاه فكرة أن الجامعة الجزائرية راهنا ليست في حالة إعادة تشكل لأنها لازلت مؤطرة بعقلية بيروقراطية دوغمائية لا مجال فيها للمشاركة وإبداء الرأي، كما تفتقد لأخلاقيات النقاش والحوار بتعبير هابرماس، وهو ما جعلها متخلفة وعاجزة عن إنتاج خطاب مواطني إن على مستوى المقررات والبرامج الدراسية التي لازلت في مضامينها ذات حمولة تقليدية مكرسة للعديد من القيم البعيدة عن ثقافة المواطنة بمفهومها الحديث أو على مستوى ممارسات وأفعال الفاعلين في الحقل الجامعي، الذين لم يستشعروا قيمة المسؤولية المدنية، ولم يدركوا الفهم الحقوقي للمواطنة وهو ما انعكس سلبا في فعلهم اليومي وسلوكهم المؤسسي، وهو ما يدعونا إلى مساءلة الجامعة الجزائرية عن دورها في التأثير في السياسات العامة، وتوسيع نطاق الديمقراطية وبناء المواطن الإنسان.

لا شك أن التحول نحو الجامعة المواطنة في الراهن الجزائري يتطلب أدوات مؤسسية، وفاعلين يمتلكون من الجاهزية الفكرية والمعرفية، والتشبع بثقافة المواطنة، ما يؤهلهم لتأسيس ثقافة مواطنة جديدة تقوم على الالتزام الأخلاقي والمسؤولية المجتمعية، والاقرار بالتنوع والتعدد والاعتراف بالآخر، كما يتطلب تحويل قضية المواطنة من مجرد موضوع للدرس والبحث إلى تنشئة على قيمها.

قائمة المراجع

- أدونيس العكره. (2007). *التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- أسماء حسين ملكاوي. (2016 / 2017). فكرة الجامعة عند هابرماس: نظرية الفعل التواصل وإصلاح الجامعات. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)* (العددان 36 - 37 خريف وشتاء).
- العربي فرحاتي. (2006). الجامعة الجزائرية من أزمة التحديث إلى محنة العولمة. تأليف زمام نور الدين [وآخرون]، *الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة*. الجزائر: منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة.
- المولدي قسومي. (2019). نهاية الجامعة أو ما بعد المعرفة الأكاديمية. تأليف المولدي قسومي [وآخرون]، *الجامعة المواطنة*. تونس: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

- جون دبليو. كوبر. (2003). هل يمكن للمدارس والكلبات المساعدة في استعادة المواطنة؟ تأليف دون إي. إيبيرلي [وآخرون] ترجمة هشام عبد الله، بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- حالد عبد الفتاح عبد الله. (2016/ 2017). تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية ومقرراتها. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)* (العددان 36- 37 خريف وشتاء).
- رحيل محمد فرج صالح. (2016). مقررات العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز التفاعل مع قضايا المجتمع، نقد لتجربة الجامعات الليبية. "قسم علم الاجتماع" جامعة سرت نموذجاً. تأليف أن كليمان [وآخرون]، تقرير عن المؤتمر وأوراق بحثية: الدور المدني للجامعات العربية. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.
- رضوى عمار. (2014). *التعليم والمواطنة والاندماج الوطني*. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي.
- سموك علي. (2006). *إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسيولوجية*. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة.
- عبد الحسين شعبان. (2013). أية علاقة جدلية بين التربية والمواطنة؟ الاشتباك والدلالة. *مجلة المنتدى، المجلد 58* (العدد 258 سبتمبر - ديسمبر).
- عبد الرحيم العطري. (2012). العلم الاجتماعي ضداً على الكاست المعرفي من التناص الاجتماعي إلى التداخل التخصصي. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)* (العددان 17 و 18 شتاء وربيع).
- عبد الناصر جابي. (2004). الانتخابات السياسية في الجزائر بين انقسامية النخبة وقطاعية الدولة. تأليف عبد القادر لفتح [وآخرون]، *علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر*. الجزائر: دار القصب للنشر.
- عدنان الأمين. (2014). المسؤولية المدنية للجامعة. *مجلة الدفاع الوطني اللبناني* (العدد 90 أكتوبر).
- عدنان الأمين. (2016/ 2017). ثقافة القانون في الجامعات العربية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)* (العددان 36- 37 خريف وشتاء).
- علي سموك. (2005). المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة " مقارنة سوسيولوجية". *مجلة العلوم الإنسانية* (العدد السابع).
- علي سموك. (2009). الإصلاح التربوي في الجزائر بين متطلبات الخصوصية ورهانات العالمية. *مجلة دفاتر المخبر، المجلد 4* (العدد 1).
- علي سموك. (2014). سوسيولوجيا الدولة و الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري مقارنة تفسيرية لإشكالية إنجاز التغيير السياسي. *مجلة دفاتر المتوسط* (العدد الأول، جوان).
- علي سموك. (2021). الحرية الأكاديمية وإشكالية إنتاج النخب في المجتمع الجزائري - في سوسيولوجيا اللحظة الجيلية. تم الاسترداد من مركز نقد وتنوير: <https://tanwair.com/archives/10858>
- علي سموك. (2021). ماذا بعد وباء - كوفيد 19 - COVID في سوسيولوجيا إعادة تشكيل العقل الجزائري. *مجلة نقد وتنوير، العدد الثامن جوان*.
- علي سموك وسمير قريد. (2019). دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة - دراسة نقدية للحالة الجزائرية. تأليف فائزة التونسي [وآخرون]، *التنمية الاجتماعية واقع وتحديات*. الجزائر: مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.
- غادة جوني. (2016/ 2017). الالتزام المدني في الجامعات العربية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)* (العددان 36- 37 خريف وشتاء).
- قريد سمي. (2018). *المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- قريد سمي وبهتان عبد القادر. (2018). دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين - دراسة ميدانية بجامعة 8 ماي 1945 قالمة. تأليف صالح بلعيد [وآخرون]، *الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي* (المجلد الجزء الثالث). الجزائر: دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع.
- قريد سمي وبهتان عبد القادر. (2019). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو قيم المواطنة - دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قالمة. تأليف المولدي قسومي [وآخرون]، *الجامعة المواطنة*. تونس: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
- قريد سمي وحمداوي محمد. (2018). فكرة المواطنة في المشروع الحضاري عند مالك بن نبي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 28* ديسمبر.
- قريد سمي وخشمون محمد. (2018). معوقات التربية على المواطنة في المدرسة الجزائرية - مقارنة سوسيولوجية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38* جوان.
- كمال أبو شديد. (2016/ 2017). بيداغوجيا التقصي والمداولة في التعليم العالي في المنطقة العربية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*، العددان 36- 37 خريف وشتاء.
- مختار مروفل. (2014). الجامعة والسياسة في الجزائر: مشروع المجتمع بين مطرقة السلطة وستندان الأيديولوجية لمحطة تاريخية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)* (العددان 26- 27 (ربيع - صيف)).

- مصطفى محسن. (2013). " خطاب الانتماء: ما معنى أن يكون المرء عالم اجتماع في أيامنا؟". *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*، العددان 23- 24 صيف وخريف.
- منير سعيداني. (2016 / 2017). الديمقراطية في الجامعات العربية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*، العددان 36- 37 خريف وشتاء.
- هويدا عدلي. (2016 / 2017). قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*، العددان 36- 37 خريف - شتاء.